

«ضريبة الشركات العالمية أولوية على جدول أعمال وزراء مالية «السبع»



يحتل مشروع الضريبة العالمية الدنيا على أرباح الشركات التي أعادت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن طرحها وتحظى بدعم القوى الأوروبية الكبرى، صدارة جدول أعمال وزراء المال في مجموعة السبع الجمعة في لندن. ويجتمع وزراء المال في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى للمرة الأولى حضورياً منذ بدء انتشار الجائحة. ويسبق هذا الاجتماع قمة قادة مجموعة السبع في كورنويل في جنوب غرب إنجلترا الأسبوع المقبل. وفي صدارة البحث مسألة فرض ضريبة عالمية دنيا تدرج في إطار إصلاح ضريبي أوسع تطرحه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع شق ثانٍ ينص على فرض ضريبة على أرباح الشركات متعددة الجنسيات الكبرى، ولا سيما تلك العاملة في القطاع الرقمي في البلدان التي تحقق فيها الأرباح وليس في الدول المسجلة فيها.

الضريبة العادلة

وقال وزير المال البريطاني ريشي سوناك في بيان نشرته الخزانة في افتتاح الاجتماع «نريد أن تدفع الشركات المستوى العادل من الضرائب وأتمنى التوصل إلى اتفاق عادل مع شركائنا».

وجاء في مقال رأي نشر الجمعة في صحيفة «ذي جاردريان» البريطانية أن وزراء المال في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا (وهذه الدولة الأخيرة غير عضو في مجموعة السبع) سيدافعون عن موقف مشترك حول هذه المسألة. وتعهد الفرنسي برونو لومير والألماني أولاف شولتز والإيطالي دانييلي فرانكو والإسبانية ناديا كاليانو «اتخاذ موقف مشترك حول الضريبة العالمية اعتباراً من اجتماع وزراء المال لمجموعة السبع في لندن الجمعة» معتبرين «أن فرصة التوصل إلى اتفاق في متناول اليد» خلال اجتماع وزراء المال في مجموعة العشرين في تموز/ يوليو. وأضاف الوزراء «لدينا فرصة لجعل الشركات متعددة الجنسيات تدفع حصة عادلة». وذكرت «ذي جاردريان» خصوصاً مثال الفرع الإيرلندي لمجموعة «مايكروسوفت» الذي لم يدفع أي ضريبة على الشركات العام الماضي لأنه مسجل في برمودا رغم أرباح قدرها 315 مليار دولار. وقال مصدر مطلع على المفاوضات إن مجموعة السبع تعتبر هذه المسألة رداً على «استراتيجيات التجنب الضريبي» المتبعة من بعض الشركات، مشيراً إلى أن الدول الأعضاء «لم تكن يوماً قريبة إلى هذا الحد من الاتفاق» حول هذه المسألة.

ويستفيد هذا المشروع الذي تدفع باتجاهه باريس منذ سنوات عدة، من زخم جديد بعد وصول الديمقراطي جو بايدن إلى السلطة في الولايات المتحدة وهو أكثر ميلاً لدعم التفاوض متعدد الأطراف مقارنة مع سلفه الجمهورية دونالد ترامب. يضاف إلى ذلك أن الأمريكيين على غرار دول أخرى كثيرة، يبحثون عن مصادر جديدة لتعويل المالية العام التي تأثرت في الصميم من جراء الجائحة وإجراءات الدعم أو خطط تحفيز الاقتصاد البالغة قيمتها مليارات الدولارات. وكانت إدارة بايدن طرحت أولاً ضريبة دنيا على الشركات بنسبة 21% قبل أن تخفضها إلى 15% في محاولة لجمع تأييد أكبر.

القطاع الرقمي

وجاء في مشروع البيان النهائي المشترك الذي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه أن وزراء المال في مجموعة السبع سيعبرون مبدئياً عن «دعم قوي» لضريبة دنيا على الشركات «طموحة و«توزيع عادل» لحقوق فرض ضرائب على أرباح الشركات متعددة الجنسيات لا سيما تلك البارزة في القطاع الرقمي. وقد لا يعلن عن اتفاق رسمي إلا خلال الاجتماع المقبل لوزراء المال في مجموعة العشرين الذي يعقد في تموز/ يوليو في البندقية قبل أن تصادق عليه الدول الثماني والثلاثون في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المترددون

في مواجهة الدول التي أعربت عن معارضتها المشروع مثل إيرلندا والمجر حيث نسبة الضريبة على الشركات متدنية جداً، تعول دول مجموعة السبع على «حركة تفاوضية عالمية» قد تدفع المترددين على الانضمام إلى المشروع. وجاء في مشروع البيان المؤقت أن دول مجموعة السبع ستتعهد «الإبقاء على سياسات دعم» اقتصاداتها خصوصاً مع انتشار متحورات جديدة لفيروس كورونا ما قد يؤثر سلباً في الانتعاش. وستجدد هذه الدول (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة وكندا واليابان) وعودها بمساعدة الدول النامية خصوصاً على صعيد الحصول على لقاحات مضادة لفيروس كورونا. وستكون مكافحة التغير المناخي موضوعاً رئيسياً أيضاً مع نقاش خصوصاً حول المعايير الدولية بشأن الشفافية البيئية وأسواق ثاني أكسيد الكربون والمالية الخضراء.

وقال سوناك «أنا مصمم على أن نعمل معاً بشكل موحد للاستجابة للتحديات الاقتصادية والعالمية الملحة وأنا متفائل للغاية بشأن التوصل إلى نتائج ملموسة في نهاية هذا الأسبوع».

وأكدت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين في كلمة الخميس أن «حوالي 70% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية تتأتى من البناء والبنى التحتية والمنشآت واستخدامها». وأضافت أن ما لا يقل عن 2.5 تريليون دولار ضرورية لجعل المنشآت مراعية للبيئة في العالم داعية القطاع الخاص إلى المساهمة إلى جانب الحكومات.

وذكرت صحيفة «هاندلسبلات» الألمانية أن مجموعة السبع تعد مبادرة حول البنى التحتية العالمية وقد تناقش أو تكون موضع اتفاق حتى، خلال اجتماع قادة الدول في كورنويل نهاية الأسبوع المقبل.

((أ ف ب